المادة: الديمقراطية
كلية المستقبل الجامعة
قسم التمريض

تقييم النظام الديمقراطي

الجميع على علم تام بأنه يمكن الحكم على أي نوع من انواع الحكم مرتبط بمدى نجاح النظام الديمقراطي وكفاءة وقدرته على ان يحقق الغرض الاساسي منه وبيان تأثير ذلك على مواطنية، وايضاً البحث عن مدى القناعة والثقة التامة والرضا بما يقدمه هذا النظام من نتائج تسعد المواطنين، والحقيقة المهمة عن النظم الديمقراطية الحديثة الا وهي تكون متمثلة بالنظام الديمقراطي يجب ان ينتشر بين السكان انتشاراً تدريجياً، ويكون قائم عن طريق التثقيف والتوعية بحقيقة هذا النظام، والمتمثل بوجود دستور مكتوب يقيد به سلطة الأغلبية الموجودة، والمسؤول عن تشر المثل العليا للديمقراطية.

والمشكلة التي نراها تكون موجودة في الديمقراطية الا وهي ايجاد توافق بين تطبيق الافكار للديمقراطية، وبين الكفاية، اذا ان هنالك اختلاف وتناقض بين هذين المبدأين، فيكون التطرف بالديمقراطية هو الذي يجعل الناس متساوين في الاسهام بشؤون الحكومة، وهو الذي يؤدي الى حصول جهاز حكومي ضعيف، وان تم التركيز على الكفاية وحدها التي ستؤدي الى ظهور دكتاتور عاقل متسامح، او تفويض السلطة الى عدد قليل من ذوي الخبرة والكفاءة.

ولحل هذا الاشكال لغرض الانسجام بين المبدأين بعدد من الآراء ويكون متمثل بالاتي:

١- الرأي الاول من ينظر الى المزيد من المبادئ والافكار الديمقراطية وهذا الامر مرغوب فيه.
٢- والرأي الاخر يحاول ان يزيد من الكفاءة في الجهاز الحكومي.

وهذا ما يقيد الاشراف الديمقراطي، وانتشار الحكم الدكتاتوري، وهنالك دول تحاول انتقاء بعض الموظفين على اساس الكفاءة والتخصص، والرأي الراجح ان تترك المسائل المهمة بيد الشعب وتترك الاعمال الادارية بيد ذوي الاختصاص، وهذا يؤدي الى ضمان اكبر قدر من الانسجام بين الديمقراطية والكفاءة، وهذا ما سوف نقم ببيانه من خلال ذكر الإيجابيات والسلبيات في النظام الديمقراطي، وايضاً، تقييم النظام الديمقراطي في العراق.

ايجابيات النظام الديمقراطي

للنظام الديمقراطي عدة ايجابيات او محاسن نذكر منها وهي على النحو التالي:

١- الاستقرار السياسي وخلق نظام يستطيع فيه الشعب ان يستبدل الادارة الحاكمة بدون تغيير الاسس القانونية ودون اللجوء الى العنف.
٢- ان اختيار الموظفين عن طريق الانتخاب واخضاعهم الى حكم الرأي العام طريق افضل من طرق الانظمة السياسية الاخرى.
٣- تأمين سعادة طبقات الشعب كافة، وارتفاع معدلات السعادة تزداد مع ازدياد الديمقراطية.
٤- جعل الحكام خاضعين للمسؤولية والمراقبة امام المحكومين.
٥- تأمين درجة اوسع من الكفاية واختيار الكفاءات الممتازة.
٦- نقل السلطة بعيداً عن القوة والعنف الى طريق الوفاق والرضا بين المحكومين.
٧- تقوي ولاء الشعب للحكومة وغرس الثقة في نفوسهم.
٨- الديمقراطية مدرسة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم لأنها تقوي حب الوطن في نفوسهم.
٩- ترفع من مستوى الذكاء ورغبة المواطنين المستمرة في خدمة المصلحة العامة.
١٠- تجعل الدولة خادمة للفرد وان تقوم بتوفير الضمانات الكافية للحريات الشخصية.
١١- انخفاض في مستوى الفساد والارهاب والفقر والمجاعة.
١٢- افساح المجال للجميع للدفاع عن حقوقهم وهو ما يضمن السعادة والرخاء.
١٣- تحقيق العدل الذي هو احد الاغراض الاساسية التي تنشأ الدولة من أجلها.
١٤- تزيد ثقة الناس بالحكومة التي يشاركون فيها مشاركة فعلية.
١٥- انها تؤكد على اهمية الثقافة العامة والمصلحة العامة المستمرة وغايتها تتمثل بتثقيف الشعب.

سلبيات الديمقراطية ومساوئها

للديمقراطية سلبيات عدة نستذكر منها:

١- الديمقراطية تضع مقاليد الحكم بيد عامة الشعب، وهذه قد تكون جاهله بأساليب الحكم.
٢- ان مبدأ حكم الاغلبية الذي تقوم عليها الديمقراطية ينتهي بحكم الاقلية، لان العديد من اصحاب حق الانتخاب من المواطنين لا يشاركون في الانتخابات، وهو ما يسبب اضعاف بنسبة الانتخاب وعندها يتم التصويت على القرارات بالأغلبية وهي بهذا الحال لا تنال الغالبية العظمى من المواطنين.

٣- الديمقراطية النيابية تفضل الاثرياء لقدرتهم على خوض المنافسة اثناء الحملات الانتخابية، وكثرة اجراءات الانتخابات، وقصر مدة الحكم وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة وذلك يعطل اعمال الحكومة.
٤- عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم مما يجعل هؤلاء يستغلون الموقف للكسب السريع لمصلحتهم على حساب المجتمع.
٥- تقوم الديمقراطية على حكم الاغلبية، وهذه قد تعرض الحريات العامة للخطر من استبداد الاغلبية والتجاوز على حقوق الاقلية.
٦- تشجيع النواب المنتخبين على تغيير القوانين من دون ضرورة تدعوا الى ذلك، وجلب قوانين جديدة قد تحد من الحريات.
٧- الديمقراطية عاجزة عن مواجهة الازمات نتيجة الصراعات بين اعضاء بين اعضاء البرلمان وعدم الاتفاق على رأي موحد وسريع لمواجهة الازمة.
٨- تأخذ بنظام الكم ولا تعطي للتباين في الذكاء والكفاءة دور مفضل مما يجعل الحكومة ضعيفة وعاجزة ببعض الاحيان امام المصاعب التي تواجهها.
٩- الهدر الكبير بالمال العام نتيجة ادارة عمليات الحكومة واجهزتها وخاصة في الانتخابات.
١٠- الفساد المالي ينتشر بمجال اوسع في النظام الديمقراطي بخلاف الانظمة الاخرى.
١١- التعليم يسير بمستويات واطئة، وتغفل الثقافة والادب والفنون.
١٢- السلطات الواسعة التي تقف وراء الحكومة تجعلها خطرة اذا كانت متعصبة قليلة المقدرة.

تطبيق النظام الديمقراطي في العراق

لابد لنا من الاشارة الى النظام الديمقراطي الا وهو :

هو نظام حكم من الشعب وإلى الشعب، ودستور يصوت عليه الشعب باستفتاء عام، والذي يمثل العقد الاجتماعي بين الشعب والسلطة.

يعني حكم الأغلبية السياسية مع احترام حقوق الأقلية، أي حكومة ينتخبها أبناء الشعب عبر صناديق الاقتراع بشكل دوري، فيختارون ممثليهم، أي النواب (أعضاء البرلمان)، وهؤلاء بدورهم يختارون السلطة التنفيذية، وهم الذين يسنون القوانين وفق الدستور. ومن سمات الدولة الديمقراطية أيضاً، الفصل بين السلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، ووجود أحزاب سياسية، ومنظمات المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وإعلام حر، وحرية التعبير والتفكير، والتظاهر والإضراب، وحرية المعتقد الأديان...الخ . لذا نسأل هنا: هل تحققت هذه الشروط في العراق؟

إذا أردنا الإنصاف، فالجواب نعم، تحققت كل هذه الشروط، ولكن المشكلة هي الكثرة المفرطة في عدد الأحزاب، فالعيب هنا ليس في غياب الأحزاب والتعددية، بل في كثرتها

المفرطة، أي بدلاً من أن ينظم الناس أنفسهم في أحزاب قليلة وكبيرة ذات وزن مؤثر، هناك المئات منها، بل ولأول مرة في العراق نسمع بوجود نحو عشرة أحزاب ماركسية علنية تمارس معارضتها للسلطة بكل حرية. لذلك، وفي هذه الحالة، من المستحيل أن يفوز حزب لوحده، أو تحالف معين بالأغلبية المطلقة، أي أكثر من 50% من مقاعد البرلمان. لذا، فالعيب ليس في الديمقراطية، بل العيب في تشرذم القوى السياسية إلى تنظيمات صغيرة لا حول لها ولا قوة، وهم الذين لا يعرفون قواعد اللعبة الديمقراطية وكيفية ممارستها.

في حين اشار الدستور العراقي لعام 2005 في نص المادة (1) من الدستور على ان " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي. وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق ".